كذوات منفصلة ومستقلّة نملك إرادات حرّة ليست موضوعاً للقوانين أو الضرورات التي تحكم فلكاً آخر (سببي ـ جبري). باختصار، يتمظهر التسامي لدى كانط كوسيلة للتعبير ـ وإن كان ذلك بواسطة التشبيه (*analagy*) ـ عمّا يستحيل التعبير عنه عبر طريق آخر، بما أنّه من طبيعة الحكم الأخلاقي ذاته (أو العقل العملي) أن يصدر أوامره من فلك يقع خارج ربقة المفاهيم المحدّدة أو الإدراك الظاهراتي. من هنا أهميته لدى ليوتار، حيث إنه يوفّر هامشاً مهمّاً للماهية الإختلافية أو التنافرية لأنظمة العبارة المتعددة أو ألعاب اللغة، والتي يجب أن تؤخذ اختلافاتها دائماً في الحسبان عندما نحتكم للعدالة للبتّ بين خصوم ألدّاء في قضية معينة. وفوق هذا وذاك، إنّه يدلّ دائماً على الإساءة التي يمكن أن تُرتكب بحقّ طرف من هذه الأطراف عندما يتكئ أحدها على معايير معرفية (واقعية أو برهانية) لايمكن تلبيتها ـ كما هو الأمر لدى فوريسون بخصوص معسكرات الموت ـ أو عندما لاتعطي للخصم حقّاً فعّالاً بالردّ كممثل عن نفسه.

يعمل التسامي الكانطي، إذن، كتذكير بالهوة التي تتسع ـ "الإختلافي" كما يصطلح على تسميته ليوتار ـ بين متطلبات الحقيقة التي يعوزها كلّ المقاييس العامّة للعدالة القادرة على حلّ نزاعات الأطراف. في حالات كهذه، يكتب ليوتار:

إنّ مشروعية طرفٍ من الأطراف لاتعني افتقار الطرف الآخر للمشروعية. مع ذلك، إن الإستناد إلى قاعدة واحدة في الحكم على أيّ منهما من أجل حسم "الإختلافي" بينهما... سوف يسيء (على الأقلّ) إلى طرف بعينه (وإلى كليهما معاً إذا لم يطبّق الطرفان هذه القاعدة)... وتنتج الإساءة بسبب كون قواعد نمط الخطاب التي يحكم من خلالها المرء على القضايا هي ليست نفسها المعمول بها في نمط أو أنماط الخطاب الأخرى التي كان قد صدر فيها الحكم.(٧)

ولكن من الواضح أنّ التسامي ـ حسب قراءة ليوتار له ـ ينزع إلى